

موزعاً به ملک دنیا و اسی می شود  
یا دم از گشته عمر آورد هنگام در  
تکلیف با فقر شب گردن کان  
تاج کاوش بود و کمر

یا الله  
یا معین  
هذا کتاب عفو  
صفوة الاولی من صفی العالی  
علیه رحمة الملائک للعالی  
للمفتقر الی الله الکریم لصد  
عبد الکریم بن محمد  
عامله مولاه  
بالفضل  
المدح  
بمنه  
۷







بها في الدارين لي ولأخواني الطالبين وسميته صفوة اللآلى  
من مستقصى الفرائي سائلهم المولى المتعالى ان يرفعه  
الى فردوسه وينفعنا بمواهب انوار قلده وينيقنا  
حلاوة لطفه وانسه انه هو الرزق والرقيم والجواد الكريم

### صدر الكتاب

الفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة  
من ادلتها التفصيلية واصول الفقه علم بادلثها الاجالية ووجوه  
داللتها ولا استثمرها المجتهد منها بعد معرفة وجوه الداللة  
وجب بناء الكتاب على اربعة اقطاب القطب الاول في الاحكام  
والثاني في ادلتها وهي الكتاب والسنة والاجماع والثالث  
في وجوه داللتها الرابع لانها اما ان تدل عليها بصيغتها ومنظومها  
او بنحوها ومفهومها او باقتضاها وضرورتها او بمقول معناها  
وهذا هو القياس والرابع في صفات المجتهد المستثمر واذ قد  
ذكرنا في هذه العلم والدليل والحكم ولا شك ان العلم النظرى يكنسب  
بالنظر استحسن ان نجعلها مقدمة للكتاب فنقول مقدمة  
العلم ان كان اذراكا للنسبة النامة الخيرية على سبيل الانواع فتصديق

والافتصده وكل منهما اما بديهى او مكتسب بالنظر والموصل الى التصور  
النظرى ليس في عرفنا بالحد اى المعرف الجامع المانع والى التصديق النظرى  
بالبرهان فهنا دعائمان الدعامه الاولى في الحد وتشملى على فنيين  
الفن الاول والقوانين

وهي ستة القانون الاول ان الحد انما يذكر جوابا عن السؤال والسؤال  
طلب له صفة ومطلوب والمطالب كثيرة واهمها اربع الاول  
المطلوب بصيغة هل وهو اما وجود الشئ وتسمى حينئذ بسببته  
او حال الموصود وتسمى مركبة الثاني المطلوب بما ويطلب بها ثلثة  
امور الاول شرح اللفظ بلفظ اوضح والثاني لفظ محرجاع مانع  
والثالث ماهية الشئ وحقيقته ذاته ويقال الحد لكل ويصيد  
في الاول باللفظ وفي الثاني بالرسم وفي الثالث بالحقيقى وشرطه  
الاشمال على جميع ذاتيات الشئ المطلوب الثالث ما يطلب بصيغة  
رلم وهو العلة وجوابها البرهان التلث المطلوب الرابع ما يطلب  
بصيغة (اتى) وجوابه ما يميز المسؤول عنه عما اختلط به ذاتيا او لا  
القانون الثاني يجب ان يفرق الحاد بين الذاتى للشئ وعرضية  
اللازم والمفارق والاول مالا يتصور فهم حقيقة الشئ بدون كالجسمية



للغرس والتلوين للبياض والثاني ما يتصور فهمها بدونها ولكن لا يفارقها قط  
كالكتابة بالقوة للإنسان والثالث لا يتوقف فهمها على صورة ولا لونه  
من ضرورياته سواء فارقه بالفعل سريرا كحجرة النخل او بطيئا كالشباب  
اولا كسياح الرزم ...

القانون الثالث متى اردت تحديد الشيء حقا حقيقيا فعليك  
بمراعاة وظائف الاولى جمع ذاتياته الملتقى عنها بالجنس والفصل  
القريبين الثانية تقديم الجنس على الفصل الثالثة الاحتراز عن  
ذكر البعيد من مباح القريب فاذا عسر عليك التحديد كما مر فاعدل  
الى التسميات واحسنها ما وضع فيه الجنس القريب منها بالجوهر  
المعروفة الرابعة الاحتراز عن ذكر الالفاظ الغريبة الوحشية والمجارات  
البعيدة والمشاركة الالقرينية موضحة القانون الرابع الحد لا يكتب  
بالبرهان لان التحديد واهل كان في صورة الحكم والتصديق لكنه في الحقيقة  
تصوير فلو سئل عن وجه التصوير به لافتح باب التيسر ومعياره ان يكون  
مطرا منعكسا ان ينافع عن الأغيار وجامعا للأفراد القانون الخامس  
مفضل الخلل في الحدود اما جنسه او فصله او نفسه اما الاول فكان يذكر  
بدل الجنس جزئيا او نوعا او محله الموصوف او المفقود او فصله واما الثاني

صه في كذا من خشب عليه وفي  
كقولك كذا من خشب عليه وفي  
السيف انه حديد يقطع به بل ينفع  
ان يقال للسيف انه آلة يقطع بها  
من حديد يقطع به حديد يقطع بها  
كذا فالآلة حديد والحديد يقطع بها  
لا جنس من الخشب

موجود في الولد والرماد  
نظمت مستحيلة فان الحديد موجود في  
السيف في الحمار والنظمت والخشب غير  
من المستحيل

فكان يذكر اللوازم بدل الفصول واما الثالث فكان يكره التعريف لفهمه  
المعروف كتعريف الملكات بالأعدام المضافة اليها او مساويا له في  
المعرفة والمجهالة كان يؤخذ احدا لمتضائفين في تعريف الآخر .....  
القانون السادس لا تعرف البسائط الا بتعاريف لفظية او رسوم ناقصة

الفن الثاني

في امتحانات القوانين جود مفصلة مقتصر على حد الحد والعلم والواجب  
واعلم اولاً ان للشيء وجودات اربعاً الحقيقة والمثال واللفظ والرقوم  
ولا يختلف الاولان بالأعصار والامم بخلاف الاخيرين ثم الحد المفقود  
من المنع فيأتي من الوجودات تحدها وفيها لكنهم ما اطلقوا الحد على التثا  
والرابع فحد الحد على الاول حقيقة الشيء وعلى الثالث اللفظ المانع الجامع  
سواء كان لفظاً او ضم من المحدود نحو الفصفص اسد اولفظا سارحاله  
بتحديد لوازمه وعرضياته وتسميها رسمياً اولفظا لا على ذات الشيء و  
حقيقته ويسمى حقا حقيقيا ومن هنا يعلم ان حد مشترك يختلف بحسب  
معانيه واما العلم فقد اطلقوه على معان كالا حواس والتخيل والنوهم و  
الظن وادراك العقل وهذا هو المقصود وتيسر تحديده وطريق معرفته  
اما القسمة كان يقال العلم اما اعتقاد او غيره والاعتقاد اما جازم او غير



فيقدم المكشوف لأنه يمكن معرفته وتنبه وتقدّم على غيره العاشر  
 أن يكون أحد الأصلين مغيرا للمغنى الأصلي والآثر مقرا فالمغير أول  
 لأنه حكم شرعي وأصل سمي والآثر نفس الحكم على الحقيقة القسم الثاني  
 ما لا يرجع إلى الأصل وترجع إلى بقية الأقسام الأربعة ويرجع إلى قريب  
 من عشرين وجهاً الأول أن تثبت أحد العليين بنص قاطع  
 وهذا قد اورد في الترجيح وهو ضعيف لأن الظن ينفي في مقابلة  
 القاطع فلا يبقى معه حتى يحتاج إلى ترجيح الثاني أن تعضداً أحد  
 العليين بموافقة قول صحابي انشروا سكك عنه الآخرون  
 وهذا على مذهب من لا يرى ذلك إجماعاً ولا فيسقط الظن في  
 مقابلة الثالث أن تعضداً بقول صحابي وحده ولم ينتشر  
 الرابع أن يترجح بموافقة خبر مرسل أو جبر مردود عنه لكن قال  
 به بعض العلماء الخامس أن تشهد الأصول بمثل حكم أحد العليين  
 أعني لجسرها لا لعينها فأنما ان شهدت لعينها كان قاطعاً

دافعا للظنون السادس أن يكون نفس وجود العلة ضرورياً في أحد  
 نظري في الآخر السابع الترجيح بما يعود إلى القلق بالعلم بالعلة فإذا  
 كان أحد العليين حكماً لكونه حراماً أو نجساً والآخر حسياً لكونه  
 قوياً أو مسكراً ونحوه أن ود الحكم إلى الحكم أولى الثامن أن تكون هذه  
 سبباً أو سبباً للسبب كالأو جعل الزنا والسرقة علة للحد والقطع  
 كان أولى من جعل أخذ مال الغير على سبيل الخفية ومن جعل  
 إبداء الفرج في الفرج علة حتى يتعدى إلى النباش واللائط لأن  
 تلك العلة استندت إلى الاسم الذي ظهر الحكم به هذا إذا ساءت  
 العتات من كل وجه أما إذا دل الدليل على أن الحكم غير منوط بالسبب الظاهر  
 بل بمعنى تضمنه فالدليل متبع فيه كما أن القاض لا يقض في حالة الغضب  
 لا للغضب ولكن لكونه ممنوعاً من استيفاء الحكم فيجوز في الحاق الخائض  
 وهو أول من التعليل بالغضب الذي ينسب الحكم إليه التاسع الترجيح  
 بشدة التأثير وفترتها وجوه أولها انعكاس العلة مع أطرافها



فهي اولى من التي لا تنفك عن قوم الثاني ان تكون العلة مع كونها علة داعية الى  
 فعلها هي علة تحريرية كالشدة فانها محرمة وهي داعية الى الشرب لما فيها  
 من الاطراب السور الثالث ان تكون علة ذات وصف واحد وارضها  
 علة ذات اوصاف فقال قوم الوصف الواحد اولى لان الحكم الثابت  
 به المخالف للنفي الاصل اكثر الرابع ان يكون احدهما اكثر وقوعا فهي اكثر  
 تأثيرا فتكون اولى وهذا بعيد الخامس علة يشهد لها اصلان اولى ما  
 يشهد لها اصل واحد عند قوم العاشر من الترجيمات العلة المثبتة  
 للعموم الذي منه الاستنباط فهي اولى من المخصصة قال الله تعالى اولاً مسم  
 النساء فلم تجدوا ما، فتيمموا صعيدا طيبا فبرزت علة تقتض اخراج  
 المحرم والصفية من العموم وبرزت علة اخرى توافق العموم فالذي ينبغي  
 لمجرده حجة فلا اقل الترجيح به وقال قوم المخصصة اولى لانها عرفت  
 مالم يعرف العموم فافادت والعلة المقررة للعموم لم تفد من ذلك فثبت  
 اولى كالمقدنية فانها اولى من القاصرة عند قوم الحاد عشر ترجيح العلة

٤٥٧  
 بكثرة مشهورها باصلها على التي هي اقل شهرة باصلها الثاني عشر علة  
 اوجبت حكما وزيادة مرجحة على ما لا يوجب الزيادة عند قوم لان العلة  
 تتراد لحكمها فالكانت فاندتها اكثر فهي اولى الثالث عشر ترجيح التقييد  
 على القاصرة وهو ضعيف بل ينقدح ان يقال القاصرة اوفق للنص  
 فهي اولى الرابع عشر ترجيح الناقلة عن حكم العقل على المقررة لاث  
 الناقلة اثبتت حكما شرعيا والمقررة ما اثبتت شيئا وقال قوم  
 بل المقررة اولى لانها معتضدة بحكم العقل الذي يستقل بالبقى لولا  
 هذه العلة فان قيل فلم صحت العلة البقية على حكم الاصل ولم تفد شيئا  
 لانها لو لم تكن علة لكنها تبقى الحكم ايضا قلنا ان كان الامر كذلك فلا يصح  
 كمن عطل ليدل على ان هبوب الرياح لا يوجب الصوم والوضوء بل  
 ينبغي ان يقتض تفصيلا لا يقتضيه العقل او زيادة شرط او اطلاقا  
 لا يقتضيه العقل كما لو نصب علة لجواز بيع غير القوت فان تخصيص  
 غير القوت عن القوت ما لا يقتضيه العقل الخامس عشر تقديم العلة



المثبتة على النافية قال به قوم وصح غير صحيح لأن النفي الذي لا يثبت الاثبات  
كالاثبات وان كان نفيها أصلياً يرجع الى ما قدمناه من الناقل والمقر  
السابع عشر ترجيح علة هو بطريق الأول على ما هو مثل كتحليل قبول  
شهادة النائب وقياسه على ما قبل إقامة حد القذف وتعليل وجوب  
كفارة العمد وقياسه على الخطأ وان كان ذلك بطريق الأول فهو أقوى  
السابع عشر يرجح قوم العلة الملازمة على التي تفارق بعض الأحوال  
وهو ضعيف اذ رتب لازم لا يكون علة كحرق الخبز بل كوجود الخمر والبر  
الثامن عشر يرجح قوم علة انتزعت من أصل سلم على المعارضة على علة  
انتزعت من أصل لم يسلم من المعارضة مثلها التاسع عشر يرجح قوم علة  
توجب حكماً أخف لأن شرعية سحرة ورجح آخرون بالصدق لأن  
التكليف شاق ثقيل العشرة ترجيح علة توجب الفرء مثل حكمها  
على علة توجب فيه خلاف حكمها كتعليل الشافعي رحمه الله في مسألة جناب  
الأمّة يوجب حكماً مساوياً للأصل في التوسية بين الذكر والأنثى وتعليل

اب حنیفة رحمہ اللہ یوجب الفرق بین الذکر والانثی فی الفرع اذا وجب فی  
 الانثی مالاثة عشر قیمتها وفي الذکر نصف عشر قیمته والاصل هو جنین  
 الحر فی الذکر والانثی منه خمس الابل والعلنة التي تقطع النظر  
 عن الانوثة والذكورة اول لانها اوفى للاصل فلهذا وجوه التبریج  
 وبعضها ضعيف یفید الظن لبعض المجتهدین دون بعض ويمكن  
 أن يكون وراء هذه الجملة ترجیحات من جنسها وفي ما ذكرناه تنبيه  
 عليها ان شاء الله تعالى یقول العبد الفقیر الى عفوه مولاه احمد  
 عبد الکرم بن محمد حفظهما الله واخوانهما المسلمین بالاهل والملة  
 قد فرغت انا مالی من اتمام هذه الصفوة المصطفاة من کتاب  
 المستصفي لمحجة الاسلام حضرة الامام ابی حامد محمد الغزالی  
 قدس سره وافاض علیه خیر وبره اول عصر یوم الأحد السابع عشر  
 من شهر رجب الاولی من شهر سنة الف وثلاثمائة وخمس وثمانین لله سنی  
 الهجرة النبویة عما هجرنا آلاف سلام ولحیة فی غرفة تدیس بالکسیم  
 الطابانیة الواقعة فی بلدة کوکوک المحروسة والمحمدیة اولاد آخر ارباطنا وظاهر  
 اللهم صل علی سیدنا ومولانا محمد افضل صلواتک علی معلقاتک  
 ویدادک کلمات ذکرک و ذکره الواکرون وظل عن ذکرک  
 و ذکره الغافلون و علی الریحمة و ابناء علم الحجة  
 والاهل و علی نعم آمان  
 وآفر دعوان ان الحمد لله رب العالمین  
 ١٢٧٥